الأمم المتحدة

E/CN.3/2023/24

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 December 2022
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الرابعة والخمسون

28 شباط/فبراير – 3 آذار/مارس 2023

البند 5 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: الإحصاءات المالية

تقرير صندوق النقد الدولي عن الإحصاءات المالية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 324/2022 والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير صندوق النقد الدولي عن الإحصاءات المالية المقدم إلى اللجنة الإحصائية للعلم.

ويعرض التقرير موجزا للجهود الدولية المبذولة للنهوض بالإحصاءات المالية ويستعرض التقارير والجهود المنهجية المبذولة من أجل تلبية الاحتياجات الناشئة من البيانات في مجال تعميم الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية (fintech) والنقود الرقمية. واللجنة الإحصائية مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

* E/CN.3/2023/1.

22-28112 (A) 231222 110123

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير صندوق النقد الدولي عن الإحصاءات المالية

أولا - مقدمة

1 - اعتمدت اللجنة الإحصائية، في دورتها الخمسين، في عام 2019، المقرر 109/50 (انظر E/2019/24-E/CN.3/2019/34، الفصل الأول، الفرع باء)، الذي جاء فيه أن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير صندوق النقد الدولي عن استعراض فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية وهياكلها الفرعية، وأعربت عن تقديرها للأنشطة التي اضطلعت بها فرقة العمل؛

(ب) وافقت على الاقتراح الداعي إلى نقل مسؤوليات فرقة العمل ذات الصلة بالمسائل المفاهيمية والمنهجية المتعلقة بإحصاءات الديون الخارجية إلى اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي، ونقل مسؤولياتها ذات الصلة بإحصاءات ديون القطاع العام إلى الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية واللجنة الاستشارية المعنية بإحصاءات مالية الحكومة التابعة لصندوق النقد الدولي؛

(ج) أعربت عن دعمها لإنشاء هيئة تنفيذية جديدة، ينصب فيها التركيز على مسائل إدارة البيانات تُسمى الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات الديون، لتتولى المسؤوليات غير المنهجية الملقاة على عاتق فرقة العمل ومهام إدارة البيانات؛

(د) وافقت على تعليق عمل فرقة العمل حتى يتقرر أن إرساء الهيكل المبسط الجديد وترحيل برنامج عمل فرقة العمل قد تكللا بالنجاح، وطلبت إلى صندوق النقد الدولي تقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الحادية والخمسين عن التقدم المحرز في إرساء الهيكل المبسط الجديد وترحيل برنامج العمل المتعلق بالإحصاءات المالية.

2 - ووافقت اللجنة، في دورتها الحادية والخمسين، المعقودة في عام 2020، في مقررها 105/51، على حل فرقة العمل والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات الديون (انظر E/2020/24-E/CN.3/2020/37، الفصل الأول-جيم).

3 - ويعرض هذا التقرير موجزا للجهود الدولية المبذولة للنهوض بالإحصاءات المالية ويستعرض التقارير والجهود المنهجية المبذولة من أجل تلبية الاحتياجات الناشئة من البيانات في مجال تعميم الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية (fintech) والنقود الرقمية.

ثانيا - العمل في مجال الإحصاءات المالية

ألف - معلومات أساسية

4 - نُقلت مسؤوليات فرقة العمل المتصلة بالمسائل المفاهيمية والمنهجية لإحصاءات الدين الخارجي وديون القطاع العام إلى لجنة صندوق النقد الدولي المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات، والفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، واللجنة الاستشارية المعنية بإحصاءات مالية الحكومة التابعة لصندوق النقد الدولي. ويجري تناول المسائل المفاهيمية والمنهجية في سياق استكمال *دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي* ونظام الحسابات القومية. وفي حين لم تنشأ بعد هيئة تنفيذية جديدة تركز على مسائل

إدارة البيانات، فقد طرأ تحسن كبير على أنشطة إدارة البيانات المتعلقة بإحصاءات الديون عبر المنظمات الدولية والوكالات الوطنية ذات الصلة. وقد تيسر قدر كبير من هذه المشاركة والتنسيق من خلال اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات، والفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، واللجنة الاستشارية المعنية بإحصاءات مالية الحكومة، نظرا للصلات القوية بين التقدم المفاهيمي والمنهجي وأنشطة إدارة البيانات. ولا يبدو أن هناك حاجة في الوقت الراهن إلى إنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات معني بإحصاءات الديون.

باء - برنامج العمل

5 - إضافة إلى العمل المفاهيمي والمنهجي وإدارة البيانات الذي يجري الاضطلاع به، كما هو موضح أعلاه، ركّزت الجهود الدولية على أربعة مجالات عمل واسعة: تعميم الخدمات المالية، والنقود الرقمية، والتكنولوجيا المالية، والتمويل المناخي. ومجالات التطورات الإحصائية هذه مدرجة في المبادرة الجديدة لمجموعة العشرين المتعلقة بالثغرات في البيانات، التي رحبت بها مجموعة العشرين في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2022.

تعميم الخدمات المالية

6 - يساعد تعميم الخدمات المالية بشكل حيوي على الحد من الفقر وتحقيق النمو الشامل. وتؤثّر الرقمنة والتكنولوجيا المالية تأثيرا كبيرا على تعميم الخدمات المالية والوصول إليها. ومع ذلك، فإن البيانات المتوفرة شحيحة. وتعد المؤشرات المحسنة بشأن الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية واستخدامها، مثل الدفع بواسطة الهاتف المحمول، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، ومنصات التمويل البديلة أمرا أساسيا لرصد تأثير الابتكار المالي على تعميم الخدمات المالية على الأفراد، وخاصة بالنسبة للفئات الأكثر ضعفا والمحرومة ماليا.

7 - وقد أُحرز تقدم كبير في تعزيز الإحصاءات المتصلة بتعميم الخدمات المالية، بما في ذلك في مجالات البيانات المصنفة حسب نوع الجنس. هناك اهتمام متزايد وإلحاح للحصول على معلومات جديدة وأكثر تفصيلا حول تعميم الخدمات المالية، لا سيما لقياس أثر التكنولوجيا المالية على ذلك. وقد بدأ العمل على تطوير البيانات لدعم رصد أثر تعميم الخدمات المالية المدعوم بالتكنولوجيا المالية عموما ولمختلف الفئات السكانية، وخاصة الفئات الأكثر ضعفا والمحرومة ماليا، وهي عنصر مهم في مبادرة سد الثغرات في البيانات الجديدة لمجموعة العشرين.

النقود الرقمية

8 - يطرح تزايد وجود أشكال جديدة من النقود الرقمية والأصول المشفرة المستخدمة وسيلة للدفع إمكانية نشوء مسائل سياسية مختلفة من قبيل استخدام هذه النقود عبر الحدود واستبدالها. وتعمل المصارف المركزية على تطوير عملات رقمية للبنوك المركزية وهناك حاجة لمراقبة التطورات فيما يتصل بالعملات الرقمية المستقرة العالمية والأنواع الأخرى من الأصول المشفرة.

9 - ويجري العمل على تطوير أدوات لجمع البيانات لأشكال جديدة من النقود الرقمية والأصول المشفرة المستخدمة وسيلة للدفع (بما في ذلك العملات الرقمية الصادرة عن المصارف المركزية والعملات الرقمية المستقرة العالمية).

10 - وسيساعد إنشاء إطار لجمع البيانات إضافة إلى جمع البيانات عن الأموال الرقمية صانعي السياسات على مراقبة هذه التطورات وأي مخاطر مرتبطة بها في المستقبل، بما في ذلك استخدام العملات الرقمية للمصارف المركزية الأجنبية والعملات الرقمية المستقرة وأنواع أخرى من الأصول المشفرة المستخدمة وسيلة للدفع لضمان التغطية المناسبة لمجاميع الأموال والسيولة والتدفقات الرأسمالية الدولية.

التكنولوجيا المالية

11 - تحتاج السلطات الوطنية إلى معلومات أكثر شمولا لفهم الاتجاهات العالمية ومواطن الضعف في الابتكار المالي وتأثيره على النظام المالي. وقد يساعد هذا الفهم على وضع سياسات محتملة لمعالجة مواطن الضعف المحددة.

12 - ويُعرّف الائتمان غير المصرفي (Fintech credit) التي تقدمه مؤسسات التكنولوجيا المالية على نطاق واسع ليشمل جميع أنواع الإقراض التي تيسّرها المنصات الإلكترونية، مثل الإقراض من نظير إلى نظير والإقراض الذي تقدمه شركات التكنولوجيا العملاقة (BigTech) أو غير ذلك من أنواع الإقراض المباشر القائم على المنصة والذي قد لا يتم أخذه في الحسبان حاليا ضمن مقاييس الإقراض التقليدية. ومن شأن جمع البيانات الوطنية المجمعة القابلة للمقارنة عبر الولايات القضائية والقطاعات أن يساعد السلطات في فهم سبل الوصول إلى خدمات الائتمان التي توفرها التكنولوجيا المالية هذه واستخدامها وفهم أي تراكم للمخاطر على الاستقرار المالي، خاصة إذا ما استندت هذه البيانات إلى تصنيف مفصل وموحد للتكنولوجيا المالية متفق عليه على المستوى الدولي في سياق المراجعات الجارية في معايير التصنيف الدولية والأدلة الإحصائية.

13 - وتقيّم عملية رصد المؤسسات المالية غير المصرفية السنوية التي يجريها مجلس الاستقرار المالي الاتجاهات العالمية ونقاط الضعف، فضلا عن الابتكارات في المؤسسات المالية غير المصرفية، ويمكن أن تُسهم في تشكيل رصد أكثر تركيزا لأنشطة مالية غير مصرفية بعينها وأن يُسترشد بها في عملية وضع السياسات المحتملة. ويجري العمل على مراجعة إمكانية جمع البيانات عن الائتمان غير المصرفي التي تقدمه مؤسسات التكنولوجيا المالية في إطار عملية الرصد السنوية للاتجاهات العالمية ونقاط الضعف والابتكارات في المؤسسات المالية غير المصرفية التي يضطلع بها مجلس الاستقرار المالي. وستكون مراجعة إمكانية جمع البيانات عن الائتمان غير المصرفي (على نحو ما حُدد أعلاه على نحو عام) على النحو الذي تمنحه الكيانات غير المصرفية على المستوى العالمي خطوة نحو تزويد السلطات بالمعلومات لفهم الاتجاهات العالمية ونقاط الضعف. وسينظر هذا العمل أيضا في الأعمال المتعلقة باستكمال *التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح 4*، والتصنيف المركزي للمنتجات.

التمويل المناخي

14 - في ضوء الآثار الاقتصادية والمالية لتغير المناخ، يعتبر التمويل الأخضر عالميا أداة رئيسية لدعم الانتقال إلى اقتصاد أقدر على امتصاص الصدمات. ويعكف صانعو السياسات والسلطات المالية في جميع أنحاء العالم على وضع العديد من المبادرات في مجال السياسات العامة، حيث يعملون على وضع سياسات تشجّع الاستثمار في المشاريع والأنشطة الخضراء والتي من شأنها أن تسهم في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وتلك المبادرات جزء من الجهود العامة المبذولة بغية تعزيز مجتمع أكثر توازنا فيما يتعلق بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة.

15 - وسيتمثل أحد مجالات العمل الرئيسية في السنوات القادمة في وضع إرشادات منهجية لإنتاج مؤشرات تمويل مناخي أكثر قابلية للمقارنة. وسيغطي العمل الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بسندات الدين الخضراء والأسهم المدرجة في البورصة من جانب اقتصادات تستخدم منهجيات مشتركة (عند الإمكان). وسيضمن وضع الإرشادات المنهجية قدرا أكبر من قابلية التشغيل البيني وقابلية المقارنة للبيانات المبلغ عنها عبر الاقتصادات في المستقبل، ولا سيما بالنسبة للأسهم الخضراء التي لم توضع لها إرشادات مفاهيمية دولية حتى الآن. وستعزز المبادرة أيضا جمع واستخدام بيانات الأوراق المالية عن سندات الدين الخضراء وعن الأسهم المدرجة في البورصة التي ستكون أساسية لتقييم دور الشركات والمصارف في عملية الانتقال.

16 - وسيساعد هذا العمل أيضا على تحسين تناول الأوجه الخاصة لأثر عمل المؤسسات المالية على انبعاثات غازات الدفيئة (مثل انبعاثات الكربون). ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية في ضرورة استكمال تحليل البصمة البيئية المتصلة مباشرة بعمليات تلك المؤسسات بالنظر أيضا في الأثر غير المباشر من خلال تمويلها للأنشطة الخارجية. وستدعم البيانات تقييم آثار الانبعاثات لمحافظ الأوراق المالية للمؤسسات المالية من أجل إلقاء مزيد من الضوء على تمويل الأنشطة كثيفة الكربون وما يتصل بها من مخاطر يتعرض لها القطاع المالي. ومن شأن هذه المعلومات أن تساعد أيضا في تقديم معلومات عن كثافة غازات الدفيئة في تدفقات الحوافظ المالية عبر الحدود.

ثالثا - الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها

17 - **اللجنة الإحصائية مدعوة إلى الإحاطة علما بهذا التقرير.**